الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

***

الكلمة الافتتاحية

للسيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان

في الندوة المنظمة حول موضوع:

"المقتضيات القانونية، و السياسية، و الأخلاقية للعهدة لانتخابية"

الجزائر، في 10 ماي 2010

(النادي الوطني للجيش – بني مسوس)

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد،

وعلى آله وصحبه أجمعين،

****

- أصحاب المعالي،
- حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان،
- السيدات والسادة الأساتذة والخبراء،
- السيدات والسادة ممثلو المجتمع المدني،
- السيدات والسادة ممثلو الإدارات والمؤسسات العمومية،
- السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام،
- ضيوفنا الكرام.

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني بادئ ذي بدأ، أن أرحّب بكم جميعا، وأن أسدي لكم جزيل الشكر، وجميل العرفان، على تلبيتكم دعوتنا، وحضوركم معنا للمشاركة في فعاليات هذه الندوة العلمية المباركة، التي تنظمها دائرتنا الوزارية، تحت عنوان: «**المقتضيات القانونية، والسياسية، والأخلاقية للعهدة الانتخابية**». كما نرحّب بمساهماتكم، ومداخلاتكم، في إثراء، محاور هذا الموضوع، بآراء، وأفكار من شأنها أن تثمّن أشغال هذه الندوة، وهي مناسبة جديدة، للتواصل، والتحاور.

إنّ موضوع ندوتنا، يرتبط ارتباطا وثيقا، بموضوع الندوة السابقة التي نظمتها وزارة العلاقات مع البرلمان يوم **30** ديسمبر **2009**، والذي عالج إشكالية العلاقة بين النّاخب، والمنتخب في المنظومة التشريعية الوطنية، وأنّ اختيارنا له، أملته تلك الرغبات، والاهتمامات الوجيهة للمشاركين في اليوم الدّراسي السابق، وتبرره الحاجة الملحة في مواصلة النقاش حول إشكالية العلاقة بين الناخب، والمنتخب.

ولأجل ذلك، ينتظر تعميق النقاش, والحوار حول الإشكاليات المطروحة، من حيث جوانبها القانونية، والسياسية، والاجتماعية، والأخلاقية، وأبعادها، وانعكاساتها، في الميدان، وهي فرصة سانحة لتقييم التجربة الحالية، وإجراء التشخيصات الموضوعية، في مجال الممارسة الديمقراطية، بشكل عام، والتمثيل النيابي، بشكل خاص، والوقوف أمام النقائص، ورصد السلبيات، قصد تفاديها، والعمل على محاربة الممارسات التي كثر الحديث عنها، وأضحت تثير انشغال

الرّأي العام، إلى حدّ النيل، وزعزعة ثقة المواطن، لا سيما ظاهرة الزبانية التي عمّت بشكل يمسّ بروح، وفلسفة التمثيل الشعبي. كما أنّ هذا التشخيص، سيسمح، بلا شك، من تدعيم الجوانب الإيجابية، وتحسينها، من خلال التوصيات التي ستخرجون بها، في هذه الندوة المباركة، في إطار نقاشات فكرية، وموضوعية، يطبعها التّجرّد، والنّزاهة، والحياد.

سيداتي الفضليات، وسادتي الأفاضل،

اسمحوا لي أن أغتنم هذه السّانحة، لأذكّر، بأن وزارة العلاقات مع البرلمان، دأبت على تنظيم مثل هذه اللّقاءات، التي تجمع بين مختلف شرائح المجتمع، من برلمانيين، وإطارات، وأساتذة، وخبراء، وإعلاميين، وطلبة جامعيين، وممثلي تنظيمات المجتمع المدني، بغرض الدّراسة، والحوار، والمناقشة، وتبادل الآراء، حول القضايا، والمشاكل القائمة، والظواهر، والممارسات السلبية، والانشغالات المطروحة، والتباحث في الحلول، الكفيلة بمعالجتها، وتنوير السلطات العمومية، بشأنها من خلال الاقتراحات، والتوصيات الملائمة التي نخرج بها.

إنّ هذا الفضاء العلمي، الذي يجمع ممثلي الشعب، والمجتمع المدني، والنخب الوطنية، يعكس حرصنا على تطوير قنوات التواصل، والحوار، وسنظلّ نسعى لترقيته، وتثمينه بنقاش فكري هادئ، وبناء.

سيداتي الفضليات، سادتي الأفاضل،

لا نبالغ إذا ربطنا موضوع هذه النّدوة، بمقتضيات الحكم الرّاشد، الذي يحمل في طيّاته معاني، ودلالات، وأبعادا، تقترن بالنجاعة، والفعالية، والتّحكّم في تسيير، وإدارة الشأن العام، والاستجابة لمتطلبات المواطنين المتزايدة، نظرا لما تقتضيه الحياة العصرية من مستلزمات في شتّى المجالات، وضرورة تلبيتها، بقدراتنا، وطاقاتنا البشرية، قصد توفير الشروط الأساسية الكفيلة بتحسين الإطار المعيشي للمواطن، وضمان ازدهاره، ورقيه، وتعزيز أمن البلاد، واستقرارها، ورفع الرهانات المستقبلية، ومواجهة الانعكاسات السلبية التي تفرزها العولمة.

كلّ ذلك يدفعنا لبذل المزيد من الجهود لمواكبة الركب من أجل تحقيق تنمية شاملة، ومستدامة، في عصر التكنولوجيات الجديدة للاتصال، التي جعلت من هذا العالم قرية حقيقية، قلّصت المسافات، وقرّبت الحضارات، وهي ظاهرة تحمل عوامل إيجابية نسبيا، لكن لا تخلو من المخاطر ذات الطّابع الاجتماعي، والحضاري، والاقتصادي، والسياسي.

ومن هذا المنطلق، يتعين، تعبئة طاقاتنا، وتجنيد نخبنا، وتحضير أنفسنا لمواجهة هذه التحديات، والتّعامل معها بما يقتضيه الحال، وهو ما يجرّنا إلى الحديث عن تسيير، وإدارة الشأن العام، في شتّى المجالات، وكذا المسؤوليات الجسيمة التي تقع على عاتق، السلطات العمومية، والمنتخبين الوطنيين، والمحليين.

إنّ هذه القضايا هي من صميم الاهتمامات الأساسية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي شدّد على ذلك، وهو يخاطب رؤساء البلديات، في شهر جانفي **2008**، بقوله:

«إنّ المواطنين الجزائريين، عموما، وفئة الشباب، خصوصا، ينتظرون منكم الاستجابة لتطلعاتهم، المتعدّدة، وهم ينتظرون منكم تحسين المحيط، ونوعية المعيشة، والتّكفل النّاجع بالخدمة العمومية، وكذا المزيد من الشّفافية في القرارات التي تعنيهم، من خلال إعلام منظم، والمزيد من الاستماع والإشراك في الخيارات المتّصلة بتنمية بلدياتهم».

وبما أن موضوع ندوتنا هذه، يعالج إشكاليات، ترتبط بممارسة العهدة الانتخابية، وطنية كانت، أو محلّية، اسمحوا لي أن أساهم معكم ببعض الأفكار التي، تندرج في صميم هذا الموضوع الحسّاس، وتشكل اهتمامات المواطنين الذين يمنحهم القانون صفة الهيئة الانتخابية، وبالتالي تعود إليهم في نهاية المطاف، سلطة اختيار من يمثّل إرادتهم في المجالس المنتخبة، والدّفاع عن مصالحهم، من بين المواطنين الذين تتوفر فيهم المعايير الموضوعية التي يحدّدها القانون، وأخرى ذاتية ترتبط بقدرتهم على تحمّل أعباء المسؤولية، والتحلي بالصفات الأخلاقية الحميدة.

إنّ هذه العناصر، والعوامل، تضبط ضمن مقتضيات قانونية، وترتبط باعتبارات سياسية، واجتماعية، وأخلاقية، سيتناولها الخبراء، والباحثون بالدّراسة، وتحليل مختلف جوانبها، وأبعادها، بالتفصيل، وذلك بفضل مشاركتكم القيمة.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن المهمة، أو العهدة النيابية، وطنية كانت أو محلية، والدّور الحيوي الذي يضطلع به ممثلو الشعب، كشركاء أساسيين في إدارة شؤون البلاد، تجد مرجعياتها، في النصوص الأساسية، التي تنظم السلطات، ضمن القيم، والمبادئ الدّيمقراطية، انطلاقا من مبدأ سيادة الشعب، التي تضفي على هذه المهمة، الشرعية الضرورية لممارسة الحكم بشكل عام.

وتجدر الإشارة، إلى أنّ الآليات القانونية التي تحكم العهدة الانتخابية، أوالنيابية، تحدّد كذلك الحقوق، والواجبات، وكذا الضمانات التي تسمح للمنتخبين من أداء مهمتهم، في أحسن الظروف، وعلى أحسن وجه، وفق مقتضيات مهمة التمثيل الشعبي، بعيدا عن الضغوطات، والصعوبات التي تواجه ممارستها.

ومن الأهمّية بمكان، أن أشير في هذا السياق، إلى ما جاء في أحكام الدّستور، حيث تنصّ المادة **14** الفقرة الثانية منه، على ما يلي: « **المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبّر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية**».

كما أكّدت المادة **16** من الدّستور، أنّ المجلس المنتخب هو مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

إنّ هذه الأحكام الدّستورية، تقرّ بأهمّية المجالس المنتخبة في المسار الدّيمقراطي، والمهام الحساسة، والحيوية التي يضطلع بها ممثلو الشعب، وضرورة توفر المقاييس الموضوعية لممارسة العهدة الانتخابية، محلية كانت أو وطنية، وهو ما أصرّ عليه فخامة رئيس الجمهورية، وأكّده، في رسالته الموجّهة إلى المشاركين في الدّورة السابعة للمبادرة حول الحكم في إفريقيا، المنعقدة في **وغادوغو**، في أكتوبر سنة **2007**، حيث جاء فيها ما يلي: «**لقد توخت جهودنا ضبط معايير تمثيل المواطنين، بما يتيح زيادة ثقة المواطن في الهيئات المنتخبة، والانطلاقة الديمقراطية التي تمثلها، وتأمين احترام العهدة الانتخابية**».

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل:

إنّ الانصياع لهذه المقتضيات، مسؤولية تتحمّلها الأحزاب السياسية، باعتبار أنّ الفعل الانتخابي عمل سياسي بالدّرجة الأولى، يقوم على أساس قناعات، وأيديولوجيات وبرامج، تعكس اختيارات وتصورات مشروع مجتمع، تحكمه قيمه، وهويته، وماضيه، وتاريخه، ومعتقداته، مهما تعدّدت وجهات النّظر، كما يعكس أماله، وتطلعاته المستقبلية، ويضمن طموح الأجيال في غد مشرق، زاهر.

سيداتي سادتي:

إنّ بناء دولة المؤسسات، والقانون، يقوم على أساس احترام الإرادة الشعبية، وإشراك المواطنين في القضايا المصيرية، عبر المؤسسات، والمجالس المنتخبة، التي من الضروري أن تضم خيرة النساء، والرجال، من بين النخب القادرة على تحمّل المسؤوليات، والتكفل بانشغالات المواطنين، وتجسيد تطلعاتهم، بأمانة، ونزاهة، وتفان، والتزام.

كما أنّ المهمة النيابية، بشكل عام، لا تقتصر على الدّفاع عن مصالح المواطنين، وحمايتها، فحسب، بل تتعدّاها إلى أبعد من ذلك، بربط علاقة متواصلة، ودائمة مع النّاخبين، بالتحسس والإصغاء إلى انشغالاتهم، وتطلعاتهم، بشتى الوسائل، ومن خلال عمل جواري يضمن ديمومة هذه الصلة، واستمرارها، لضمان بقاء المنتخبين أوفياء لثقة الشعب، على أن يتمّ ترجمة ذلك في محتوى نشاطات المجالس المنتخبة، من حيث تحديد، الأولويات، والبرامج التي تقرّر، وهو جانب من مستلزمات العهدة الانتخابية الذي يوطّد ثقة المواطنين في ممثليهم، ويعزّز مصداقيتهم.

تلكم هي بعض الأفكار التي أردت أن أساهم بها، ولو بقسط متواضع، في إثارة الحوار، والنّقاش حول موضوع هذه النّدوة، نأمل أن تصب في صميم الإشكاليات التي سيتعمّق في دراستها، وتحليلها الأساتذة المحاضرون، وستثرونها بمشاركاتكم النّوعية، وآرائكم السّديدة، واقتراحاتكم الهادفة، وسنبقى حريصين،

في وزارة العلاقات مع البرلمان على بذل المزيد من الجهود في تنظيم ندوات، وملتقيات علمية، يسودها الحوار المثمر، والنقاش البناء.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدّد خالص ترحابي بضيوفنا الكرام، وبجميع الحاضرين، راجيا لأشغالكم النجاح والتوفيق.

واسمحوا لي أن أعلن، عن الافتتاح الرسمي لأشغال هذه الندوة.

وفّقكم الله إلى ما فيه الخير، والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.